دور العمل الاتصالي للمجالس البلدية في التنشئة على قيم المواطنة (الواقع والمأمول)

د. حديد يوسف

أ.بوعموشة نعيم

جامعة جيجل

ملخص:

تعتبر المجالس الشعبية البلدية الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي، وحلقة أساسية تتفاعل مع مدخلات ومخرجات النسق السياسي. ويحتل مفهوم المواطنة موقعا خاصا في المجتمعات المعاصرة، كونه من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والدفاع عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد.

إن فهم وترسيخ قيم المواطنة في الفضاء الحضاري داخل المجتمع شرط ضروري لامتلاك موقع فاعل في المجتمع المعاصر، حيث أخذت مختلف المؤسسات الاجتماعية بما فيها المجالس البلدية على عاتقها مسؤولية تشكيل قيم المواطنة في النسيج الاجتماعي وإرساء دعائمها.

فالمواطنة في حقيقة الأمر ليست سوى انعكاس أو تعبير عن العلاقة بين الدولة والمواطن، فهي مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي اتجاه وطنه ومجتمعه، ولن تظهر إلا عندما تتوفر مقوماتها المتمثلة في تمتع الأفراد بحقوقهم مقابل أدائهم لواجباتهم. ومن ثم سيكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن والحفاظ عليه وصيانته من جميع الأخطار، والتصدي لكل ما يخل بالاستقرار والأمن.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الكشف عن دور المجالس البلدية في التنشئة على قيم المواطنة في الوسط الاجتماعي الجزائري خاصة من خلال العمل الاتصالي.

Abstract:

It is a popular municipal council's basal cell of any political system, a key ring and interact with the inputs and outputs of the political echelon. Occupies the concept of citizenship a special place in contemporary societies, being of the same social, political and security dimensions that reflect the membership criteria and the level of participation by individuals in the protection and defense of the homeland issues, also reflect the individual's awareness of rights and duties, and concern for the national interest, and reflect the perceptions citizen for his role in the face of the challenges facing the society and the state at the same time.

The understanding and consolidate the values of citizenship in the cultural space within the community is a necessary condition to possess an active site in contemporary society, where I took various social institutions, including municipal councils on the responsibility of forming the values of citizenship in the social fabric and to lay the foundations.

Citizenship, in fact, is only a reflection or expression of the relationship between the state and the citizen, it is based on values and principles of human normal direction of his country and his community, it will not be shown only when the merits of the individual's enjoyment of their rights against the performance of their duties are available. And then the citizen will have an internal sense of honor and a sense of belonging to the homeland and the preservation and maintenance of all the dangers, and is without prejudice to address both stability and security.

Through this paper we try to detect the role of municipal councils in the upbringing on the values of citizenship in the Algerian social milieu in particular through the communication work؟

مقـــدمة

تعد المواطنة في حقيقتها سلوكا حضاريا يقوم به الفرد لصالح وطنه، وهي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والدفاع عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر للآخر، والحفاظ على المرافق العامة، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراكه كمواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد.

فمبدأ المواطنة من المبادئ المهمة في تلاحم المجتمعات فيما بينها، أو فيما بينها وبين الممثلين للسلطة فيها، ويمكن القول إن العمل على تكريس المواطنة هو المواطنة الحقيقية. ومحاولة تأصيل مبدأ المواطنة في المجتمع العربي عموما والمحلي خصوصا تقوم على إعادة الرؤية في الكثير من القضايا الفكرية والسياسية والإشكالات التي يطرحها مبدأ المواطنة. من هنا يصبح العمل الحقيقي هو في تبني مشروع كامل وطموح من قبل النخب الفكرية والسياسية، ليس على مستوى التنظير، بل على مستوى العمل التطبيقي الجاد في تحقيق المواطنة والوحدة الوطنية.

وهو ما يجعل المواطنة من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الحديثة والمواطنين فيها، لتنشئة مواطن فاعل ومسؤول وواعي لمسؤولياته وحقوقه، وحريص على أداء واجباته. لذا أصبحت المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية الاجتماعية، فالمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل دائم ويرتبط بها جغرافيا وتاريخيا وثقافيا.

وعليه فإن فهم وترسيخ قيم المواطنة في الوسط الاجتماعي شرط ضروري لامتلاك موقع فاعل في المجتمع المعاصر، حيث أخذت مختلف المؤسسات الاجتماعية بما فيها المجالس البلدية على عاتقها مسؤولية تشكيل قيم المواطنة في النسيج الاجتماعي وإرساء دعائمها. إدراكا منها أن التنشئة على قيم المواطنة محرك الحياة الإنسانية، والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها العامل الرئيسي لضمان تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره. فالمواطنة عندما يتوفر لها المناخ المناسب والمقومات اللازمة لممارستها على أرض الواقع، تصبح ممارسة يومية في حياة الأفراد، بل تشكل جزءا من شخصيتهم.

إن اختيار هذا الموضوع فرضه الدور المتزايد الذي أضحى يلعبه مفهوم المواطنة على الساحة العالمية والمحلية. الأمر الذي دفعنا إلى محاولة معرفة الدور الذي تلعبه المجالس البلدية في التنشئة على قيم المواطنة في الوسط الاجتماعي الجزائري خاصة من خلال العمل الاتصالي.

أولا: المـــواطنة

1-مفهوم المواطنة:

يقصد بالمواطنة "العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري"[1].

تعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"[2].

وطبقا لمنظور اللبرالية الاجتماعية، يجب أن تكون المواطنة "شاملة وقائمة على المساواة، أي تشمل كل البالغين ضمن نطاق الدولة، كما يجب أن تضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، كمقابل للمساواة في الواجبات، ويحصل الأفراد بمقتضاها على أكبر قدر ممكن من التحرر ليمارسوا حقوقهم، وليطوروا شخصياتهم"[3].

فالمواطنة "هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات"[4].

ومنه فإن مفهوم المواطنة يشير إلى حصيلة أبعاد التفاعل بين المجتمع والفرد من جهة، وبين الفرد والدولة من جهة أخرى.

أما الفرق بين المواطنة والوطنية، فيتضح من خلال تأكيد الدكتور "فهد الحبيب" على "أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة"[5].

وعلى هذا الأساس يتضح أن للمواطنة مقومات تتلخص فيما يلي[6]:

- توفر الاحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة، أي أن يتضمن دستور الدولة ما يضمن للمواطنين الاحترام والحماية، وأن تصون كرامتهم وأن تقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية، بالإضافة إلى إعطائهم الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم.
- الاعتدال والتوازن في السلوك والعمل.
- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الاجتماعية واحترام الأقلية وتكافؤ الفرص.

2-تعريف قيمة المواطنة:

يقصد بالقيم "مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جديرة بتوظيف إمكانياته وتتجسد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة"[7].

كما تعتبر القيم أيضا "مجموعة من الأبنية الفكرية المتوارثة اجتماعيا والتي تتعلق بما يستخدمه وما يملكه وما يفعله الناس، وتنطوي على الاعتقاد فيما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه، وتحكم علاقة الإنسان بذاته وبالآخر وتنعكس في السلوك الملاحظ"[8].

وقيمة المواطنة هي "مجموعة القيم التي تعكس مدى ارتباط الفرد بوطنه وأمته، والعالم من حوله وتسهم في إعداده ليكون مواطنا صالحا يسلك السلوك الذي يرتقي بالمجتمع ومنها: المسؤولية، والمشاركة، والتعايش مع الآخرين، والحرية. وتعد مرجعا رئيسيا للحكم على سلوكه تجاه المجتمع الذي يعيش فيه بأنه سلوك حسن أو سيء، صحيح أم خاطئ، مفيد أم غير ذلك"[9].

أما التربية المواطنية فيعني بها "ناصيف نصار" في كتابه التربية والسياسة بأنها "تدل على مجموعة مواد ونشاطات من شأنها أن تغذي الوعي الوطني والالتزام الوطني والعمل الوطني بطبيعة مضمونها وموضوعها وتشكيل المواطن وتنميته انطلاقا من تصور فلسفي معين لماهية المواطن ومن واقع التجربة في حياة الجماعة الوطنية ووجودها السياسي"[10].

فالتربية المواطنية انطلاقا من هذا التعريف أساسها المواطن، حيث تسعى لتكوين المواطن وإعداده وتنميته من حيث وعيه والتزامه الوطني، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى خلق روح الانتماء الوطني بداخله.

ويترتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية هي[11]:

"-قيمة المساواة: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة بما في هذا اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على هذا.

- قيمة الحرية: والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

- قيمة المشاركة: والتي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

- المسؤولية الاجتماعية: والتي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين".

3-مستويات الشعور بالمواطنة:

أوردها "رضوان أبو الفتوح" في النقاط التالية[12]:

- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بدرة المستقبل.

- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد في حركة واحدة.

4-مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي[13]:

- الانتماء: والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق.

- الحقوق: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

- أن يحفظ له الدين.

- أن يحفظ له حقوقه الخاصة.

- توفير التعليم.

- تقديم الرعاية الصحية.

- تقديم الخدمات الأساسية.

- توفير الحياة الكريمة.

- العدل والمساواة.

- الحرية الشخصية (حرية التملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي).

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء.

– الواجبات: تختلف الدول بعضها عن البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، وبعضها الآخر لا يرى ذلك. وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

– المشاركة المجتمعية: إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية والتي من أبرزها الأعمال التطوعية، فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية ودنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5-أهمية تربية المواطنة وأهدافها:

تأتي أهمية تربية المواطنة من حيث أنها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية والأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات، وتعريف الناشئة بمؤسسات وطنهم ومنظماته الحضارية، وواجبهم نحوها، كما أن أهداف تربية المواطنة لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في الوثائق الرسمية بل يتطلب ذلك ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها المناهج والكتب الدراسية. وتتمثل أهمية تربية المواطنة في أنها[14]:

– تدعيم وجود الدولة الحديثة والدستور الوطني.

– تنمي القيم الديمقراطية والمعارف المدنية.

– تسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.

– تنمي مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام القانون والواجبات لدى الطالب.

ويمكن القول بأن هدف تعليم المواطنة هو تقديم برنامج يساعد الطلاب على ما يلي:

– أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.

– تطوير مهارات الاستقصاء والاتصال.

– تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية وتحمل المسؤولية.

– تعزيز نموهم الروحي والأخلاقي والثقافي وأن يكونوا أكثر ثقة بأنفسهم.

– تشجيعهم على لعب دور ايجابي في مدرستهم ومجتمعهم وعلى مستوى العالم.

ثانيا: دور المجالس البلدية في التنشئة على قيم المواطنة من خلال العمل الاتصالي.

1-المواطنة في الجزائر بين المفهوم والممارسة:

بالرغم من أهمية قيم المواطنة، وسهر الأنظمة السياسية على تكريس هذا المفهوم، إلا أنه لم يجسد بعد في بعض المجتمعات، و لم يجد طريقه الصحيح في قلب المجتمع الجزائري ككل بمختلف شرائحه، خاصة لدى فئة الشباب. هذه الفئة التي تمثل بالنسبة لكل مجتمع رأس مال بشري هام لا بد من إدراجه في كل مخطط اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي يهدف إلى الرفع من المستوى الحضاري للأمة. فالشباب الرهان الحقيقي لكل مجتمع ينشد التقدم وركيزة التنمية المستدامة والاستقلالية في كل أمة تطمح إلى تحقيق الازدهار. لذلك فإن الاهتمام بالشباب يعد أكثر من ضرورة، إنه من أولويات كل أمة همها الأكبر أن تلتحق بالركب الحضاري والأمم المتقدمة. فالشباب محرك العصرنة لأي مجتمع كان، وحجر الزاوية في كل بناء اجتماعي.

وهذا الدور الفعال لفئة الشباب لن يتحقق إلا عندما يجد العناية والاهتمام البالغ تجاه تطلعاته ومشكلاته وقضاياه، وإيجاد الحلول المناسبة لها على مختلف المستويات. فالأحداث والمتغيرات المعاصرة تدل على أن الاهتمام بالشباب وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب. فهل هناك فعلا سياسة لتفعيل مشاركة الشباب؟ فمن جهة نسمع خطابات سياسية تدعو الشباب للانخراط والمشاركة

في الحياة العامة، ومن جهة أخرى كل الممارسات على أرض الواقع تدل على العكس. كل هذه المؤشرات تدفع بالشباب الجزائري إلى الإحباط واليأس والحقد على الدولة ومؤسساتها.

وهو ما يتعارض بشكل قاطع مع مفهوم المواطنة، والتي هي شعور وممارسة، بمعنى شعور الفرد بانتمائه إلى الدولة من خلال الولاء لمؤسساتها الدستورية والقانونية، وممارسة لحقوقه وواجباته ضمن إطار المصلحة العامة. فالمواطنة مبنية على قيم وسلوكات مدنية تؤمن بالصالح العام وتحاول إيجاد أكبر مساحة ممكنة من المصالح المشتركة، ومبنية أيضا على الاعتراف بالحقوق والواجبات المتساوية، أو بمعنى آخر فإن المواطنة مبنية أساسا على عقد اجتماعي بين الفرد والمجتمع والدولة.

وعليه فإن مقومات المواطنة تتجسد أساسا في النقاط التالية[15]:

- وعي المواطنين لحقوقهم وواجباتهم ولأسس النظام السياسي والاجتماعي والقانوني الذي يرعى الدولة، ووعيهم للمصالح المشتركة التي تربطهم ببعضهم البعض.
- التزام المواطنين بالنظام والقوانين والمصلحة العامة.
- ممارسة المواطنين لواجباتهم ومطالبتهم بحقوقهم وتحمل المسؤولية المطلوبة منهم.
- مشاركة المواطنين في الشأن العام عبر انخراطهم في الحياة العامة في مؤسسات المجتمع المدني.
- مراقبة ومحاسبة الحكام المسؤولين على أدائهم وتصرفاتهم.

إن الملاحظ اليوم أن المواطنة والشعور بالانتماء للوطن لا يزالان غائبين لدى بعض الشباب الجزائريين، ومفقودين لدى أطياف واسعة في المجتمع ككل. فعلاقة المواطن بالسلطة والقانون في تصادم وعدم تواصل، فمعظم الشباب يجهلون أسس ومكونات النظام السياسي الجزائري، وينتقدونه بشكل مستمر. ولا يزال أغلبية الشباب الجزائريين يفتقدون إلى الصورة الواضحة لحقوقهم وواجباتهم المواطنية، فقليل منهم من قرأ الدستور والقوانين الجزائرية المحددة للحقوق والواجبات، وفيما يخص الوعي بالصالح العام والمصالح المشتركة فالأمور لا تزال مبهمة وغامضة بالنسبة لهم.

وإذا ما عدنا وسلطنا الضوء مرة أخرى على الحوار والاتصال في المجتمع الجزائري، فإننا نجده شبه غائب في ظل غياب أسس وثقافة الحوار لدى الفرد الجزائري، وهو ما يؤثر سلبا على تكوينه السياسي والاجتماعي. إذ لا تزال ذهنية قطع الطرقات بالمتاريس وإضرام النار في العجلات المطاطية لغة الحوار الوحيدة والناجعة لدى الشباب في تحقيق مطالبهم، وهو ما يعيق دون شك بناء قواعد السلم الوطني والممارسة الديمقراطية.

وفي ظل العوامل المتعددة التي عصفت بمفهوم المواطنة، تنوعت أشكال هذه الأخيرة وتعددت صورها، ويمكن التمييز بين أربعة صور للمواطنة[16]:

- المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الايجابي والسلبي تجاه المجتمع وفق الظروف التي يعيش فيها ووفق دوره في المجتمع.
- المواطنة الايجابية: وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه المتمثل في القيام بدور ايجابي لمواجهة السلبيات.
- المواطنة السلبية: وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ولكنه يتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم على أي عمل ايجابي لإعلاء شأن وطنه.
- المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملا لشعارات جوفاء بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

ومما سبق يتضح أن هناك عقبات وتحديات كثيرة تواجه انخراط الشباب في الحياة العامة، وتعيق مساهمتهم الفعالة في التنمية. فعلى الرغم من المناداة بتفعيل دور الشباب في الحياة السياسية في مجتمعهم، إلا أن الملاحظ عزوف وابتعاد الشباب عن النشاط السياسي. ويفضلون الانزواء وانتقاد البرامج الحزبية، وهو ما يتعارض بشكل صارخ مع أهداف التنشئة المواطنية.

فالمطلوب من التنشئة على المواطنة أن تنشئ فردا قادرا على تحمل المسؤولية السياسية والمشاركة الفعالة، خصوصا وأن الناس في العادة يرفضون قبول مسؤوليات المشاركة، فالناس يتميزون باللامبالاة وعدم الاهتمام بالقضايا السياسية، والمطلوب هنا من التربية المواطنية أن تنمي فيهم روح المسؤولية، وأن تعمل على تغليب الانتماء إلى الوطن.

ومن المهم هنا التأكيد على أن الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه وإلى وطنه وإلى الآخرين، وبالتالي فممارسة المواطنة كنشاط داخل المجتمع لا تتم بشكل عرضي أو مرحلي، بل هي عملية تتم بشكل منتظم ومتواصل. لهذا فالوعي بالمواطنة وممارستها يتطلب التربية على ثقافة المواطنة بكل ما تحمله من قيم.

وعليه نخلص إلى أن المواطنة هي القلب النابض لمفهوم الديمقراطية. وذلك لكون الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة وحرية وإرادة، كما تقوم على أساس حق المواطن في التعبير عن رأيه والمشاركة في صنع القرار، وهي كذلك تلزم المواطن بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع.

2-المجالس البلدية:

تعتبر البلدية من أهم المؤسسات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي المحلي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعبر عنها، وتعكس برامجها وتتوسط مباشرة بينها وبين المواطن على مستواها الإقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي وتطلعاته وآماله واحتياجاته.

وقد عرف المشرع الجزائري البلدية بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[17].

كما تعتبر البلدية "الوحدة القاعدية الأساسية والأدنى في التنظيم الجزائري فهي نقطة المشاركة الأولى للمواطن المحلي وهي حجر الزاوية في بناء الدولة ونظامها السياسي، تطبيقا لمبدأ بناء الدولة من القاعدة إلى القمة"[18].

"وتعتبر البلدية في الجزائر قاعدة التعبير السكاني عن طريق الانتخاب، وتستجيب البلدية إلى بعدين اثنين: بكونها تعبر عن سلطة وامتدادا من خلال تسيير المصالح العامة، وبكونها تعبر عن مجموعة منظمة لتسيير المصالح والأعمال والنشاطات المحلية. وتتكون البلدية من رئيس ومجلس شعبي بلدي وهيئة تنفيذية"[19].

وعلى هذا الأساس فإن المجلس الشعبي البلدي هيئة أساسية في تسيير وإدارة البلدية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون الاجتماعية، حيث يتم انتخابه من قبل المواطنين القاطنين في إقليم البلدية لمدة 5 سنوات. ويمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدعامة والركيزة التي ترتكز عليها الدولة من خلال الوحدة الإدارية المتمثلة في البلدية، كما أنه حلقة الوصل بين الإدارة المركزية والمواطن.

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدة أعضاء ويختلف عدد أعضاءه من بلدية إلى أخرى تبعا للإحصاء العام للسكان في كل بلدية، إذ أن هناك أنظمة تتجه إلى جعل المجلس المحلي كبيرا بغية إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات، وهناك أنظمة أخرى تتجه إلى تقليص عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية إلى أقصى درجة ممكنة وهذا بغية تمكينهم من الدراسة والمناقشة الوافية للمسائل والقضايا المطروحة على المجلس.

3-التنشئة على قيم المواطنة من خلال العمل الاتصالي:

إن فهم المواطنة في مجمل أبعادها في الفضاء الحضاري في الجزائر شرط ضروري لامتلاك موقع فاعل في حضارة إنسان اليوم، خاصة وأن المجتمع استعاد مكانته بعد المجهودات الجبارة المبذولة لإخراجه من دائرة العنف، والعمل على تدعيم الوئام والمصالحة الوطنية. ليبقى بذلك العمل على تشكيل وترسيخ قيم المواطنة في النسيج الاجتماعي، وإرساء دعائمها مسؤولية تحملتها مختلف المؤسسات الاجتماعية.

قبل الحديث عن التنشئة على قيم المواطنة، لا بد أن نشير إلى مفهوم التنشئة. إذ يقصد بالتنشئة "عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار

اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية"[20].

فالتنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي يكتسب فيها الفرد شخصية وثقافة مجتمعه، إذ تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأدوار مختلفة وحسب مراحل معينة بمساعدة الفرد على بناء شخصيته.

ومن المؤكد أن تربية المواطنة هي حصيلة مجموعة من الجهود التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، التعليمية منها وغير التعليمية، وذلك على اعتبار أن التنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، فمن خلالها تتبلور شخصية الفرد. بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في تنمية وتطوير المجتمع الذي ينتمي إليه. فالتنشئة على المواطنة في جوهرها تربية وتنشئة على المسؤولية، إذ من المفترض أن تجعل المواطن مسؤولا كامل المسؤولية ومشاركا بشكل فعال في مجتمعه.

إن التربية على المواطنة تتضمن تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله ايجابيا مع أفراده بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه. فالمجالس البلدية تحاول جاهدة أن تكون مؤسسة فاعلة في عملية التنشئة على قيم المواطنة في الوسط الاجتماعي وذلك من خلال العمل الاتصالي. ويقصد هنا بالاتصال "العملية التي يتفاعل بمقتضاها متلقي ومرسل الرسالة في مضامين اجتماعية معينة، وفي هذا التفاعل يتم نقل أفكار ومعلومات بين الأفراد عن قضية معينة، أو معنى مجرد فنحن حينما نتصل نحاول أن نشرك الآخرين ونشترك معهم في المعلومات والأفكار، فالاتصال يقوم على المشاركة في المعلومات والصور الذهنية والآراء"[21].

ولترسيخ قيم المواطنة لابد من إسهام المواطنين في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية. "والمشاركة لا يجب أن تكون مشاركة زائفة أو مضللة تتمثل في مجرد المظهر الخارجي للمشاركة أو إتاحة الفرصة للفرد لكي يتحدث دون أن يكون هناك مستمع لحديثه، أو مجرد مجموعة رمزية من الفوائد التي يعلن عنها أو الاستمتاع ببعض الإجراءات المسكنة لبعض الوقت، ولكن المشاركة تعني المشاركة الحقيقية في كل جانب من جوانب الحياة، أنها تعني مشاركة فعلية وكاملة في كل أنشطة المجتمع"[22].

لقد أصبحت المواطنة بما يترتب عليها من واجبات وحقوق للمواطنين، مقولة مركزية للديمقراطية ومقوما أساسيا من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية. ويقصد بتنمية قيم المواطنة التربية الهادفة إلى تعزيز شعور الفرد بالانتماء إلى مجتمعه وقيمه ونظامه وبيئته ليرتقي هذا الشعور إلى حد تشبع الفرد بثقافة الانتماء، وأن يتمثل ذلك في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته.

"إن المشاركة تقتضي وضع الآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عملية صنع القرار المحلي، إما بطريق مباشر (المنتخبين المحليين) أو غير مباشر عن طريق هيئات المشاركة المحلية، في إطار التنافس على الوظائف العامة"[23].

فالمنتخب يجب أن يلعب دور الوسيط بين الإدارة المحلية والمواطن، ليس فقط بنقل الانشغالات والتعبير عنها في الاجتماعات الرسمية، بل بالعمل على تسهيل وتفعيل مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجموعة المحلية وتسيير شؤونها العامة والنقاشات حول الرهانات الاجتماعية. وذلك بنزع الحواجز والعوائق التي من شأنها أن تمنع أو تعطل عملية الاتصال بين الطرفين (المواطن والمجالس المنتخبة)، والعمل على تحسيس وتوعية المواطنين بضرورة المشاركة، وهو ما يقود في نهاية المطاف لتكريس مبدأ المواطنة والانتماء.

ونؤكد هنا ونقول بأن العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء، الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية المواطنية فهي ضرورة لتحقيق المواطنة. ويشير مفهوم الانتماء إلى "الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدا معه مندمجا فيه، باعتباره عضوا مقبولا وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه"[24].

إن الدولة الحديثة ليست مجرد مؤسسات للحكم ودستور مكتوب وجيش وقانون، بل مشروع مجتمعي متكامل وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين مواطنين واعين وناشطين. ومما لا شك فيه أن حب الوطن من الأمور الفطرية التي ولد الانسان عليها، فحب الوطن لا ينكره ولا يرفضه عاقل لأنه انتماء فريد وإحساس راق. لذا لا بد من تأصيل حب الوطن والانتماء له في نفوس الأفراد، وذلك بتعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والحفاظ على مكتسباته. وتعميق مفهوم الطاعة والولاء لولاة الأمور والبعد عن كل ما يثير الخلافات والفتن، وهذا عملا بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[25].

كما تسهر أيضا المجالس البلدية على تعزيز الثقافة الوطنية لدى المواطنين بنقل المفاهيم الوطنية لهم وبث الوعي فيهم بتاريخ وطنهم وانجازاته، وتعويدهم على احترام الأنظمة التي تنظم شؤون الوطن وتحافظ على حقوق المواطنين وتسير شؤونهم، وتنشئتهم على حب التقيد بالنظام والعمل به، وتعويدهم على العمل المشترك. وتعزيز حب الوحدة الوطنية في نفوسهم والابتعاد عن العرقية والتعصب الطائفي. ونشر حب المناسبات الوطنية والمشاركة فيها والتفاعل معها، وتعزيز حب التعاون مع أجهزة الدولة على الخير والصلاح. وتبقى الضمانات الحقيقية للممارسة الوطنية السليمة تتحدد بمدى تشرب أفراد المجتمع لقيم المواطنة الحقيقية والعمل على ممارستها عمليا.

خاتمة:

ينبغي على المجالس البلدية أن تعمل على تنمية روح المواطنة بعيدا عن كل استخدام نفعي للمفهوم، ومساعدة المواطنين من أجل التعرف على حقوقهم وكيفية المطالبة بها وإرشادهم لواجباتهم وترغيبهم في تأديتها على أكمل وجه من خلال الاتصال والحوار الدائم معهم، وهذا من شأنه أن ينمي روح المواطنة في المجتمع ويدفع بعجلة التنمية الاجتماعية.

فالتنشئة على قيم المواطنة وظيفة اجتماعية وضرورة تستدعي ترسيخها لدى شرائح المجتمع وأطيافه، الأمر الذي يؤهلهم فيما بعد لتحمل المسؤولية. فمفهوم المواطنة يحمل في طياته مشاعر الحب والولاء والانتماء للوطن، والفخر بتراثه وحضارته. وتتجلى مظاهرها في الالتزام بالحقوق والواجبات واحترام القوانين، والعمل على حماية الوطن والدفاع عنه، والحرص على تماسكه ووحدته. وهو ما يؤهل المواطنة لأن تكون حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

ولذلك ينبغي على المجالس البلدية أن تقيم جسرا تواصليا مستمرا بينها وبين المواطنين للعمل على تمكينهم من التعبير بكل حرية عن أرائهم والدفاع عن حقوقهم مقابل القيام بواجباتهم، وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق مطالبهم الاجتماعية والتطلع لطموحاتهم وآمالهم، وكذلك العمل على تنمية حب الوطن والدفاع عنه والاستعداد الدائم للتضحية من أجله وتغليب المصلحة العامة من أجل تقدم الوطن وتطوره.

الهوامش والإحالات

(1) – عبد الحميد نبيه نسرين، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2008، ص14.

(2) – موسى حسين حسن، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2012، ص34.

(3) – قوت ريان، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر وآخرون، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2004، ص34.

(4)– بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1982، ص–ص 60–62.

(5) – عبد الحميد نبيه نسرين ، مرجع سابق، ص144.

(6) – غازي جرار أماني ، المواطنة العالمية، دار وائل، عمان،2011، ص 43.

(7) – الجلاد ماجد زكي، تعلم القيم وتعليمها، ط1، دار المسيرة، عمان،2005، ص22.

(8)– السيد عبد القادر سلوى، إبراهيم محمد عباس، الأنثروبولوجيا والقيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2013، ص21.

(9) – موسى حسين حسن ، مرجع سابق، ص36.

(10) – عبد الحميد نبيه نسرين ، مرجع سابق، ص208.

(11) – المرجع نفسه، ص.ص14. 15.

(12) – موسى حسين حسن ، مرجع سابق، ص35.

(13)– المرجع نفسه، ص- ص 84-86.

(14) – موسى حسين حسن ، مرجع سابق، ص.ص 135. 136.

(15) – الطفيلي حمد، علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت،2007، ص160.

(16) – جميل صقر وسام محمد، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة (فلسطين) ،2010، ص.ص 109. 110.

(17) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/90 المتعلق بتسيير البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 17 أفريل 1990.

(18)- المادة 14 و15 من دستور 1996.

(19) – بن عون الزبير ، تحليل سوسيولوجي للصراع في الهيئات المحلية المنتخبة، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) ،2012، ص233.

(20) – زعيمي مراد، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ط1، دار قرطبة، الجزائر،2007ـــ، ص.ص 10. 11.

(21) – فهمي محمد سيد ، فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية،2006، ص24.

(22) – محمد عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة،1999، ص.ص 106. 107.

(23) – عبد الوهاب سمير ، دور الإدارة المحلية والبلديات في إعادة صياغة دور الدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2009، ص95.

(24) – عبد الحميد نبيه نسرين ، مرجع سابق، ص242.

(25) – سورة النساء، الآية 59.